البيوت التجارية في بحر الجبل (١٨٤١-١٨٦٩)

محمد صابر بكر مناع(*)

مقدمة :

تُعد التجارة أمراً ضروريا للمجتمعات منذ بداية الحضارات وحتى الآن، حيث تحتاج المجتمعات إلى التجارة لتحقيق المنافع الكامنة فى التبادل التجارى وغيرها من مناحى الحياة، وعلى كافة المستويات :السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

واشتملت السودان علي مساحة ورقعة واسعة منذ الفتح المصري عام ١٨٢٠-١٨٢١، وتخصصت كل منطقة في إنتاج سلعة معينة، وهذا بدوره أدي إلي إتساع التباين بين المناطق المختلفة، وهذا من الشروط الضرورية لإنتعاش وإزدهار التجارة أي وجود مناطق متفاوته ومتباينة في التطور وأنماط الأنتاج.

وقد صحب الفتح المصري للسودان معه تغيرات تجارية عميقة، كان أظهرها نظام الاحتكار الذي طُبق علي بعض السلع التجارية ذات القيمة التجارية مثل الصمغ وريش النعام والعاج والسنامكي والجلود وأمتد ليشمل معادن الذهب والفضة. بيد أن الدول الأوربية أستغلت طبيعة العلاقة التى تربط مصر بالدولة العثمانية لألغاء السياسة الأحتكارية، مما فتح الباب لتأسيس عدد من البيوت التجارية.

وعند الحديث عن البيوت التجارية في السودان يجب مراعاة أمرين :

أولاً: أن للبيوت التجارية أنواعاً وأشكالاً عديدة وتوجد في عدد من الدول وتختلف أنشطتها وتنظيمها حسب الخلفية التاريخية والظروف التي تمارس في ظلها النشاط. ثانياً: تختلف مهام البيوت التجارية في االوقت الحاضر عما كانت عليه في القرن التاسع عشر.

(*) قسم التاريخ - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة ص ص ٢٧ - ٦٤.

وفي السودان اطلق عليهم في الوثائق والمصادر لفظ قومبانيات أو أصحاب الزرائب والمشارع، بينما أطلق عليهم الرحالة الأوربيين مسمي « التجار العاجيين» وهم في رأي الباحث ما ينطبق عليهم مفهوم «البيت التجاري» . حيث كانوا مصدر المواد المصدرة للخارج، كما أنه كانت لديهم القدرة علي التجارة عبر شبكات متعددة وبلدان مختلفة، و ساهموا في تغير مجري الأحداث في تاريخ السودان.

وقد تخصصت البيوت التجارية في تجارة الجنوب السوداني، وكان العمل التجاري في الجنوب مغامرة في حد ذاتها، نظراً لأنهم يمارسون عملهم وسط قبائل عدائية بدائية، لذلك كان التجار يصحبون معهم جيوشاً مسلحةً، وينشئون الزرائب المحصنة.وتكمُن أهمية تأسيس البيوت التجارية فى كونها انفصال مهم عن الماضي، كما كان يعني مرحلة جديدة في نمو السوق، وساهمت في نقلة نوعية فى مجال التجارة فى السودان، ويمكن النظر إليها علي أنها بداية التاريخ الاقتصادي الحديث للسودان.

وقد إتخذ النشاط اتجاري للبيوت التجارية في للسودان مسارين للتجارة. الأول، باتجاه بحر الجبل. والثاني، باتجاه بحر الغزال. حيث لم تكن للإدارة المصرية سلطة في تلك المناطق وحيث كانت هذه المناطق مصدر تجارة العاج والرقيق، ويناقش هذه البحث المسار الأول، والذي إتجه ناحية بحر الجبل.

وقد بلغت البيوت التجارية في بحر الجبل والمناطق الداخلية منها من القوة والتسلط ما جعلها بمثابة سلطة حكم في مناطق تجارتها الحاصة؛ يحتكرون التجارة ويفرضون الضرائب على الأهالي؛ حيث أدعي التجار ملكيتهم وحقهم السياسي على الأراضي المحيطة بمحطاتهم التجارية الخاصة.

فكيف تسللت البيوت التجارية إلي بحر الجبل؟ وما هي آليات وطرق عملها؟ وكيف أثر نقص العاج في الخروج من النطاق الضيق علي الضفة إلي سعة المناطق الداخلية؟ وما هو موقف القبائل المحلية من الاختراق التجاري لأرضهم من جانب البيوت التجارية؟ وكيف ارتبط تأسيس المحطات التجارية الداخلية بزيادة قنص

وتجارة الرقيق؟ وكيف كان تدخل الدولة عاملاً أدي إلي احتكار بيت العقاد التجارة في بحر الجبل؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب منا رصد بدايات نشاط البيوت التجارية في بحر الجبل، ومتابعة تطورها، ودورها في التجارة المشروعة في العاج، والتجارة غير المشروعة في الرقيق، ومتابعة تدخل الدولة ضد نشاطها. وفي هذا الإطار تنقسم الدراسة إلي خمسة محاور رئيسية:_

ويناقش المحور الأول أليات عمل البيوت التجارية في بحر الجبل، بينما يناقش المحور الثاني دور البيوت التجارية في تجارة العاج في بحر الجبل، ويناقش المحور الثالث إنتقال البيوت التجارية من الضفة إلي المناطق الداخلية وتأسيس محطات تجارية دائمة، فيما يناقش المحور الرابع دور البيوت التجارية في تجارة الرقيق في بحر الجبل، أما المحور الخامس والأخير فيناقش احتكار بيت العقاد التجارة في بحر الجبل.

أولاً- أليات عمل البيوت التجارية في بحر الجبل

يعتبر بحر الجبل الفرع الرئيسي للنيل الأبيض، ويمتد بطول ٠٨٢١ كم من بحيرة ألبرت حتي يتحد مع بحر الغزال مشكلين النيل الأبيض. وكانت حملات سليم قبودان قد سارت في هذا الفرع حتي وصلت غندكرواه ، والتي أصبحت فيما بعد مركز البيوت التجارية، ومنها إمتدت إلي الداخل.

خريطة توضيحية لبحر الجبل

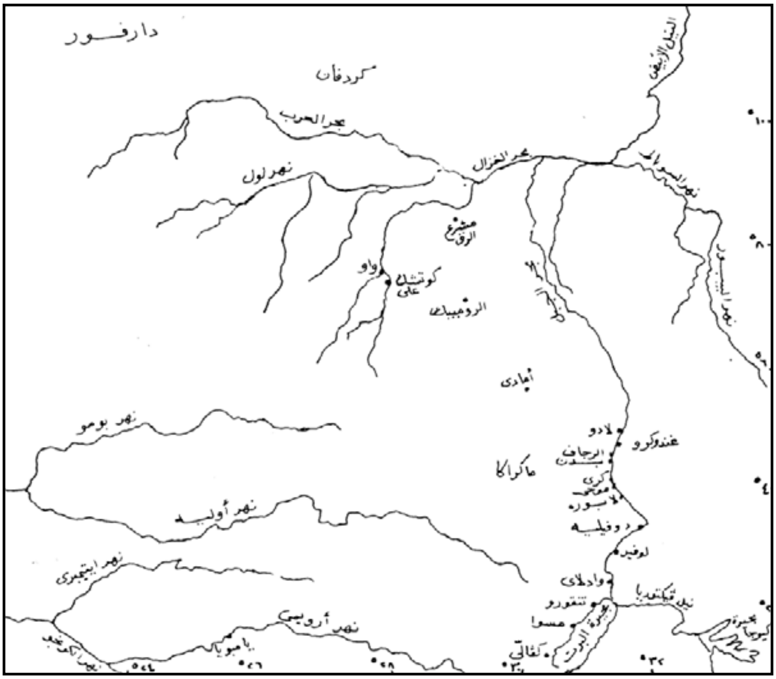

نقلاً عن : محمد سيد محمد ، « المديرية الأستوائية ١٨٦٩-١٨٨٩ «، مجلة البحث العلمي والتراث الأسلامي،العدد ٦ع،(١٩٨٣)،ص٣٤١.

وقد رسم امتلاك رأسمال المال والدعم القنصلي، شبكة البيوت التجارية الناشطة في بجر الجبل، حيث كان جُلّ البيوت الناشطة أوربية أومصرية، وحيث لم يكن التجار السودانيون قد تمكنوا من امتلاك رأس المال أوالخبرة بعد، مثل:بيت برون روليه Brun-Rollet وبيت جون بثريك John Petherick، وبيت التاجر النمساوي كارل بندر فرانز Franz Binder، بيت تشارلز فريدريك روسيتي Rosset، وبيت العقاد.

١ - إمتلاك رأس المال

هناك صنفان من أصحاب البيوت التجارية الذي بدأ العمل في بحر الجبل، ألأول إمتلك رأسمال مثل برون روليه وجون باتريك والعقاد والثاني، كانوا مغامرين مفلسين مثل كارل بندر فرانز.

وكان أي تاجر بدون مال ويريد أن يشكل بعثة، يستعير مالاً لهذا الغرض في ١٠٠ بالمائة، حيث يوافق على مكافئة الدائن في أن يمنحه العاج مقابل نصف سعر السوق. وفي كافة أنحاء السودان في ذلك الوقت كانت النقود نادرةً جداً، وسعر الفائدة باهظاً، حيث تفاوت طبقا إلي السندات المالية، من ستة وثلاثين إلى ثمانين بالمائة. ومن المفترض لبعثة ناجحة إلى بحر الجبل التغلب على ذلك[١].

وبعد أن يحصل التاجر على المبلغ المطلوب، كان يستأجر عدة سفن ويشغل من ١٠٠ إلى ٣٠٠ رجل من العرب السودانيين والهاربين من خدمة الإدارة المصرية، ويشتري الأسلحة و الكميات الكبيرة للذخيرة لرجاله، سوية مع بضعة مئات من أرطل الخرز الزجاجية. وعادة ما كان يدفع لرجاله، خمسة شهور من الأجور مقدماً، في نسبة خمسة وأربعون قرش (تسعة شلنات) بالشهر، وهو يوافق على إعطائهم ثمانين من القروش بالشهر لأي فترة تتجاوز الخمسة الشهور. ويستلم رجاله مقدمهم جزئيا نقدا وجزئيا في مواد قطن وملابس في الثمن الباهض. وكل رجل عنده ورقه مكتوب فيها من قبل كاتب البعثة كم إستلم من السلع والمال، وهذه الورقة يجب أن يحتفظ بها حتي نهاية الرحلة التجارية[٢].

عموماً، تطلبت التجارة في بحر الجبل مصروفاً ورأس مال كبيراً. وكان لزاماً أن تضمن البضاعة والسلع المطلوبة في تلك المناطق في مصر أو في الخارج، وتضمنت مصاريف نقل، تأجير المراكب، طاقم، خدم، وموظفين آخرين. علي سبيل المثال، تكلفت بعثة التاجر الفرنسي فيسير Frangois Vaissiere التى شملت تأجير دهبية، وطاقمه، وصيادينه، وخدمه ، وشراء الخرز والحلي الرخيصة إلى قيمة ١٠،٣٠٠ قرش أو حوالي ١٠٠جنية ، وإشتروا ١،٥٠٠ من قناني النبيذ في قرشين لسعر الواحدة، و ١٠٠ من قناني زيت الزيتون في ٣ قروش للواحدة و بالإضافة للسلع المملحة لإستعمال أفراد البعثة. وطلبوا الأسلحة النارية للتعقيب والدفاع ضد الهجوم، إلى قيمة ٤،٠٠٠ قرش وفؤوس وسكاكين صيد إلى قيمة ٢،٠٠٠ قرش[٣].

وكان إبحار السفن التجارية في بحر الجبل وإلي مناطق النيل العليا ثم عودتها منها وفق مواعيد معينة تخضع لظروف الأحوال الجوية والمناخية لهذه الجهات فرحيلها يبدأ عادة في أوائل شهر نوفمبر من كل عام وهو الوقت الذي تهب فيه الرياح الشماليه التي تساعد علي صعود النهر، أما العودة فتكون في الآيام الأخيرة من شهر فبراير وأوائل مارس حين تبدأ الامطار في السقوط علي هذه المناطق الجنوبية. وتضم السفينة الواحدة منها عدداً من النوتية يترواح بين الستة عشر والعشرين نوتيا أكثرهم من سكان النوبه ودنقله الذين اشتهروا بميلهم الي الهجرة[٤].

باختصار، كانت هذه هي الفترة الأكثر مناسبة للتجارة. وعندما تصل المراكب إلى الجنوب، كانوا يسيرون أسفل شواطئ النيل، وتربط في الأماكن الإستراتيجية للمتاجرة مع الجاليات المحلية أو للإرتياح[٥].

وكان ينتهي الجزء الصالح للملاحة من النيل الأبيض عند غندكروا، لذلك أسس التجار قواعدهم التجارية في تلك المنطقة ومنها أمتد نشاطهم إلي مختلف النواحي، ولكن لسوء حظ البيوت التجارية كانت تربتها فقيرة، ورملية، وغير منتجه. وكان وكلاء البيوت التجارية وجندهم وأتباعهم في حاجه إلي أمدادهم بغذاء الذرة، التي كانت نادرة في تلك المناطق لذا كانت تجلب دائما من الخرطوم بالمراكب السنوية لتجهيز أتباع التجار، الذين يتجمعون هناك من الداخل، في شهور يناير وفبراير لتسليم العاج لشحنه إلى الخرطوم[٦].

٢- ترك الوكلاء التجاريين في المحطات التجارية في غندكروا

كانت نقطة إرتكاز التجارة في اعالي النيل الأبيض قرية باري Bariland من غنكروا، نهاية الإمتداد الصالح للملاحة من النيل الأبيض. وعندما كان فصل التجارة ينتهي ببداية الفصل الممطر في أبريل أو مايو، يترك التجار أسهمهم الباقية في أغلب الأحيان مع الوكلاء[٧].

وكان هناك بعض الفوائد في هذا الترتيب. أولاً، كان هناك بعض التجار العاجيين المحليين من الداخل من وصلوا متأخراً جداً من فصل التجارة، وبذلك

يكون في استطاعة هؤلاء القادمين أن يبيعوا منتجاتهم المحلية العاجية والأخرى إلى الوكلاء.

ثانياً، يستطيع أن يأتي الأفراد المحليون أثناء السنة من كل مكان ويتخلصون من منتجاتهم مع الوكلاء؛ أو يسافر الوكلاء بأنفسهم إلى الداخل لبيع السلع التجارية إلى الأهالي هناك. ثم تخزن الإيرادات المتراكمة وتسلم إلى التاجر عندما يرجع في فصل التجارة القادم.

وكان صموئيل بيكر قد قدر أعداد أتباع التجار في ستنيات القرن التاسع عشر بحوالي ستمائة في غندكرو[٨]. وعندما بدأت الإدارة في فرض تصاريح عمل علي تجارة البيوت التجارية في النيل الأبيض أحصت الإدارة عدد جنود أو أتباع التجار الذين بلغوا في عام ١٨٦٣ حوالي ٥١٢٥ تابع، منهم ٨٣٥ مقيمين دائمين هناك[٩] وبلغت عدد المراكب التجارية التي أبحرت إلي النيل الأبيض خلال نفس العام ٥٦ مركبا. بالإضافة إلي أنه عندما كان العاج يصل من الداخل كان يجلب معه خمسمائة أو ستمائة حمال محلي، يجب أن يغذوا جميعهم أثناء إقامتهم في غندوكرو، لذلك كانت أسعار الذرة ترتفع ثماني اضعاف عن سعرها في الخرطوم [١٠].

ومن الجدير بالذكر أن الإدارة المصرية في السودان وجدت أن أغلبية جنود وأتباع التجار هم من المزارعين وأغلبيتهم من القاطنين في مدن بربر والخرطوم وسنار وبالتالي ترتب علي هذا الأمر خراب زراعتهم بالإضافة إلي فقدان الإدارة إلي الضرائب التي كانت تفرضها عليهم، لذلك قررت الإدارة فرض ضريبة عليهم تبلغ ٣٥ قرشاً للجندي الذي يسافر ويرجع في موسم و٥٤ قرشاً للجندي المقيم في المحطة في موسم واحد، ونظراً لأن الجندي المقيم في المحطة قد يستمر هناك أكثر من سنتين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك لذلك فرضت الإدارة علي أصحاب البيوت التجارية التابعين لها هؤلاء الجنود دفع الضريبة السنوية عنهم وخصمه من مرتباتهم.ثم قامت الإدارة لاحقاً برفع الرسم المقرر علي الجنود إلي ١٠٠ قرش للعائدين خلال موسم التجارة و١٥٠ قرش للمقيمين الدائمين في المحطات ومائتي

قرش علي كل وكيل من وكلاء التجار، وسمحت للتجار في تأخير الدفع حتي عشرة أيام من رجوعهم من موسم التجارة. علي سبيل المثال بلغ ما دفعة التاجر البريطاني جورج ميلي التابع لبيت دي بونو، حيث كان الخواجة دي بونو خاله، للإدارة مبلغ ٩٥٣٠ قرش عن أربعة وستين جندي وتابع متوجهين للتجارة في النيل الأبيض وذلك في ديسمبر ١٨٦٣[١١].

أما بالنسبة للجنود المقيمين في المحطات التجارية فقد كان يقيم في محطات بيت التاجر والقنصل البريطاني جون باتريك علي سبيل المثال ١٥٠ جندي في عام ١٨٦٠، أستحقت الإدارة عنهم خلال ٦ أشهر بواقع كل جندي ٧٥ قرش مبلغ ١١٢٥٥ قرش ، بالإضافة إلي السنة الباقين فيها بعد إنتهاء موسم التجارة بواقع كل جندي ١٥٠ قرش مبلغ ٢٢٥٠٠ فيكون المتحصل من بيت باتريك ٣٣٧٠٠ قرش[١٢].

وقد كان الشئ الأكثر أهمية هو الموقف الصديق من الأهالي المحليين أنفسهم واستعدادهم لمقايضة السلع التجارية العاجية و السلع الأخرى[١٣].

لكن السؤال هنا، هل كانت هذه هي المره الاولي التي يتعامل فيها الباري أو اهالي غندكرو مع تجار غرباء؟

في الحقيقة، لم تكن هذه هي المرة الاولي؛ فقد اخترقت تجارة زنجبار خلال يوغندا Buganda وأونيروا Bunyoro الباري في الوقت الذي بدأت فيه البعثات الحكومية (بعثات سليم قبودان) بالوصول هناك. علي أية حال، كان واضحاً أن رئيس باري المحلي،لوجونو Loganu، قد لبس أربطة الخرز الزجاجية الزرقاء، وقميص قطن أزرق عريض لمدة طويلة قبل أن تأتي هذه البيوت لتعمل في هذه المناطق[١٤].

علي العموم، هذا الإتصال التجاري المسبق هيأ باري على ما يبدو للمتاجرة بالسلع التجارية العاجية والآخرى بسهولة كما رغبت البعثات التجارية. ووضع هذا اللقاء الودي والإيجابي الأهمية المركزية لغندكرو كمركز للبيوت التجارية في بحر الجبل.

ولم تفت أهمية غندكرو التجارية المتزايدة على المنصرين المسيحيين، خصوصا الكاثوليك الرومان. في الحقيقة، أشعل هذا الامر الحماس بين المنصرين من الجالية العلمية الأوروبية التي جاءت على أعقاب الإختراق الناجح للنيل الأبيض في عام ١٨٤١ . ورأوا إفتتاح النيل الأبيض للملاحة كفرصة يمكن أن تمكنهم من تأسيس محطات دينية مهمة في وسط أفريقيا. علي العموم، فتحت مهمة كاثوليكية رومانية فورا في الخرطوم في عام ١٨٤٢، وفي ٣ أبريل ١٨٤٦، أصدر مرسوم بابوي لتأسيس رسولية إلي وسط أفريقيا [١٥].

على أية حال، لم يكن العمل المسيحي في السودان مهمة سهلة. فلقد أربكت الصعوبات المالية المشروع من البداية، ودفعت إلي إغلاق المهمة في الخرطوم في عام ١٨٤٥. لكن أعيد فتحها في عام ١٨٤٨، بعد جمع بعض التبرعات الناجحة في النمسا، وفورا وجهت جهود نحو إفتتاح محطة المهمة التنصيرية في غندكرو. و أبحر أنجيلو فينكو Vinco إلى غندكرو بمركبين إستعارهم من برون روليه، وعند الوصول قرر الإستقرار في بليلينق Bilinyang المجاوره لغندكرو. وفي عام ١٨٥٥ بدأ بناء المقر المسيحي و فتحت مدرسة مسيحية في عام ١٨٥٦[١٦].

ثانياً- البيوت التجارية وتجارة العاج في بحر الجبل

توافرت الفيلة في بحر الجبل، حيث غابات الخرنوب، والحدائق المالحة والبركات والمستنقعات منتشرة بكثره، وحيث كانت العديد من قطعان الفيلة تجد الطعام على أشجار الخرنوب، وتلعق الحدائق والبركات المالحة وتشرب من المستنقعات الهائلة. وعموماً، كانت تجوب جنوب السودان بدون تهديد إنساني لقرون، فلم يمتلك الصيادون المحليون الأسلحة النارية لإستعمالها في الصيد. وبالرغم من تعقب الفيلة من حين لآخر من قبل بعض قبائل جنوب السودان للغذاء والاستهلاك المحلي، ولمطاردتها بعيدا عن محاصيلهم التي تتحطم بمرورهم. إلا أن هذه الهجمات المحلية ضد الفيلة، سواء لحماية المحاصيل أو للغذاء، لم تهدد أعداد الفيلة. في الحقيقة، إستمرت بالزيادة. علاوة على ذلك، حاجتهم المحدودة للعاج

قوبل بالعاج الذي حصلوا عليه من الفيلة التي ماتت إما بالشيخوخة أو المرض مثل مرض القدم، الذي قتل العديد من الفيلة . وكان العاج الذي جمع من الحيوانات الميتة والكميات الكبيرة من قبل قبائل جنوب السودان الذين بعد أن أرضوا حاجاتهم، نبذوا الفائض في الغابة، حيث لم يكن لديهم أسواق للتخلص منها. وكانت قلة الأسواق للتجارة العاجية لأن قبائل جنوب السودان لم يكن لديها أتصال مستمر بالشمال(١٧).

وعندما تأسست البيوت التجارية للمتاجرة في المناطق الواسعة من اعالي النيل ونظراً لأنه لا توجد منتجات طبيعية في أعالي النيل بأستثناء العاج لذلك ركزوا تجارتهم عليه. ونظرا لأن التربة خصبة والمناخ مفضل في الزراعة، إزدهر كل المنتج الإستوائي؛ قطن، بن، وقصب السكر ..ألخ، وهذا مما شجع التجار علي أنشاء المحطات التجارية هناك(١٨).

وكان السعر في السوق العالمية على نحو كبير خالي من التقلبات؛ فلم تحتفظ سلعة بمثل هذه السعر المستقر كما إحتفظ العاج في القرن التاسع عشر. وكانت المنتجات المصنعة منه، وعلى رأسها مقابض السكاكين، وأمشاط، وكرات البلياردو، ومفاتيح البيانو لها أسواق مضمونة وسريعة النمو في أوروبا."(١٩).

وكان نظام المقايضة هو الطريقة العادية للشراء من قبل البيوت التجارية. وكانت رحلة الجنوب التي تعود بخمسة وعشرين قنطارا فقط قادرة علي تغطية تكاليفها وكانت الرحلة في العادة لا ترجع باقل من مائة قنطار وكان عشرون حبة من الخرز الزجاجي تكفي للمبادلة علي ناب فيل قيمته خمسمائة فرنك.(٢٠) .

ويبدو بأن التاجر برون روليه هو الأوروبي الأول الذي إخترق هذه المناطق للمتاجرة مع المواطنين. وصعد النيل الأبيض في عام ١٨٤٥ وأسس محطة تجارية في بلاد كيك Kich. وفي السنة التالية، أبحر برون روليه من الخرطوم بمركبين تجاريين وبدأ في مزاولة نشاطه العاجي علي نطاق واسع(٢١).

سار باتريك أيضاً في النيل الابيض في شهر نوفمبر عام ١٨٥٣ ، مع طاقم مركب من اثنين وعشرون رجلا؛ منهم إثنين من الدينكا والباقي من العرب

السودانيين، وزود نفسه بالمقادير الكافية من المؤون والسلع التجارية التي يقبل سكان هذه الجهات علي شرائها وأهمها الخرز الزجاجي الذي اغرموا باستعماله، وتقدم في النيل الابيض حتي وصل بحر الغزال عند بحيرة كيت Kyt ومنها واصل تقدمه نحو الجنوب إلي حدود الزاندي Mundo (بلاد النيام نيام) فكشف في إثناء ذلك عن نهر الجور Jur ونهر يالو Yalo وهما فرعان من فروع بحر الغزال(٢٢). كما اختلط باتريك بالقبائل والشعوب المختلفة التي التقي بها في هذه الجهات وتبادل معها التجارة حيث حصل منها علي مقادير وفيرة من العاج وقد ظل باتريك في حوض النيل الأبيض وحوض بحر الغزال أكثر من خمس سنوات (١٨٥٣-١٨٥٨)(٢٣).

وتطرق باتريك في كتابه : مصر، السودان في وسط أفريقيا ، إلي طريقة مقايضته العاج مع القبائل المحلية في جنوب السودان ، فيكتب : «مضيت على الشاطئ لمقابلتهم (يقصد أهالي قبائل الدينكا)، مصحوباً بمترجم ، وحقيبة الأنواع المختلفة للخرز، وستة رجال مسلحين، للمحاذرة من الخيانة، فالزنوج كانوا مسلحين بالرماح، وكان الإحتراس ضرورياً. أنا ومترجمي أجلسنا أنفسنا قبالة مالك أنياب العاج ، الذي إحتفظ بمقعده بعناد، ووضعنا جلداً على الأرض، وعرضنا عليه تشكيلة الخرز، ، وأساور نحاسية، وعرضت عليه ذلك. وكانت الإشارات توحي بأنها كانت مثارة للإستحسان، فالبائع والمتفرجون يبتسمون ابتسامة عريضة ويفركون معدتهم بكلتا الأيدي. ثم حدثت بين البائع وأصدقائه مشاورة بالنسبة إلى الإستحقاقات النسبية للخرز» . ويعرض باتريك نص الحوار الذي دار بينه وبين البائع حتي تتم الصفقة ، وفي نفس الوقت يؤكد باتريك أن أهالي الدينكا وافقوا علي المقايضة معنا لإعتقادهم أننا سنساعدهم ضد أعدائهم النوير(٢٤).

من جانبه ، أنشأ التاجر الكسندر فودي Alexandre Vaudey مع ابني أخيه أمبروزAmbrose وجولز بونسيه Poncet مركزاً تجارياً في مفولو Mvolo، وفي عام ١٨٥٨ أمتد نشاطهم إلي منطة ميتو Mittoo حيث أسسوا مركزين تجاريين، وسمي الأول لجبي Legby. والثاني نيولي Nyoli وأمتد نشاطهم إلي أرض مادي

Madi بهدف صيد الفيلة ، ويعتبر مشروع فودي لتجارة النيل الأبيض مثالاً للمستقبل الباهر الذي أثارتة تجارة العاج. بين عامي ١٨٤٤ و١٨٥٤[٢٥].

إن النمو في تجارة العاج، وكذلك في عدد التجار الذين يشاركون فيه، واضح في الزيادة في عدد المراكب التي تصل إلى غندكروا سنويا. ففي عام ١٨٥٢، وصل إلي غندكروا حوالي أثني عشر مركباً، لكن في عام ١٨٥٦، إرتفع العدد ل٤٠ مركباً، وبعد ذلك إلى ٨٠ مركباً بحلول الـ١٨٥٩، و١٢٠ مركباً بحلول الـ١٨٦٠. هذه الزيادة جاريت من قبل نمو مطابق في كمية العاج الذي شحن؛ وطبقا لجون باتريك، أرتفع حجم الوارد العاجي من ٤٠٠ قنطار في عام ١٨٥١ إلى ١،٤٠٠ قنطار في عام ١٨٥٩. وإستمر النمو فيما بعد، حيث ذكر الممثل القنصلي البروسي في الخرطوم في عام ١٨٦٦ أن حوالي من ٣،٠٠٠ إلى ٣،٥٠٠ قنطار (أو ١٣٥-١٥٨ أطنان) من العاج وصل إلى الخرطوم من بحر الجبل. وقد قدرت قيمة العاج الذي قام سوق الخرطوم بتصديرة بين سنتي ١٨٦٠ -١٨٧٠ بأربعين الفا الي مائة الف من الجنيهات[٢٦].

وأدى تدفق التجار إلى تخفيض حصة سوقهم الخاصة، وهوامش ربحهم. و بحلول عام ١٨٥٥ كانت الأسواق متخمه جدا بحيث أصبح الخرز يفقد قوته الشرائية كوسيط مبادلة. وبالإضافة إلي إستنفاد مخازن العاج على طول بحر الجبل،علاوة علي ذلك، قلل الكساد الأوروبي منذ عام ١٨٥٨ المطلب علي العاج مما أضاف إلى الصعوبات[٢٧].

ومن هنا، حاولت عدة بيوت تجارية زيادة الناتج العاجي بالإنتقال بعيدا عن التجارة وإلى تعقيب الفيلة بأنفسهم ولكن أثبت زيادة ناتج العاج من خلال الصيد أنه حل قصير الأمد، على أية حال، قتلت أكثر من ١٠،٠٠٠ فيل في حوض النيل الأبيض[٢٨].

وفي ظل الأعداد المستمرة في التزايد من التجار الذين يتوجهون للمنطقة، لم يكن من المنتظر أن يحقق التجار أرباحاً كبيرةً . ولجأ التجار إلي أن يخترقوا أبعد وأبعد إلى الداخل، ويؤسسون المعسكرات كتجارة محطات.

ثالثاً- تأسيس محطات تجارية دائمة في المناطق الداخلية

كان تغيير البيوت التجارية نشاطها التجاري من الضفة إلى محطات أساسها المنطقة الداخلية عملية منطقية بسبب المنافسة المتزايدة لحصة السوق، وهوامش الربح الهابطة للتجار. كما أن التجارة علي الضفة تعتمد علي طبيعة التجهيز والمقايضة المحلية, وهو ما لا يتفق مع رغبة التجار في زيادة أرباحهم.

وبالرغم من أن بضعة من الأهالي كرسوا جزءاً من وقتهم في تجهيز أغلب السلع التجارية، خصوصا العاج، الذي جاء بشكل رئيسي من النشاطات الإقتصادية التقليدية مثل الصيد. لكن قدرة «المنتجين» المحليين لضمان هذه السلع في نسبة مقنعة إلى البيوت التجارية إعتمد على عاملين، منها الهبة الطبيعية للمنطقة التي تعلقت بها. لكن ربما الأكثر أهمية كان طبيعة الأسلحة التي إستعملت في إقتناء هذه المنتجات المتعقبة. وبالطبع, لم تشجع الطبيعة البدائية للأسلحة التقليدية العديد من الناس للمشاركة على قاعدة منتظمة أو محترفة، كما أن التعقب في حد ذاته عمل خطر.

وتطلب الأمر لزيادة تجهيز العاج تخفيض الأخطار علي الأهالي المحليين الذين يقومون بعملية الصيد، وهذا يستلزم تحويل التقنيات المتعقبة للفيله المحلية. وكان الطريق الواقعي الوحيد إلى إنجاز ذلك الهدف من خلال اعطاء الأسلحة النارية للأهالي، لكن هذا الأمر لم يكن مقترحا جذابا للتجار، حتي لا يؤثر ذلك على ميزان القوى بشكل جذري لمصلحة الأهالي المحليين. لذا إختار التجار أن يتحركوا إلى الداخل(٢٩).

١ - استطلاع المناطق الداخلية

كان إختراق الداخل في باديء الامر حذراً وهذا الحذر أخذ شكل مرحلة إستطلاعية، دامت من حوالي عام ١٨٥٨ إلى عام ١٨٦٠. وتطلب فرقاً مسلحة لأمنهم. وفي هذا الوقت أصبح خلق الجيوش الخاصة ممارسة قياسية لكل البيوت التجارية التي تشتغل في المنطقة.

وفي أثناء المرحلة الإستطلاعية بعث التجار مجموعات من الرجال المسلحين إلى الداخل لتحصيل المنتجات العاجية و السلع الأخرى. ثم شحنت هذه المنتجات إلى غندكرو، حيث خزنوا حتى فصل التجارة القادم ومنها شحنوا إلي الأسواق التجارية في الخرطوم أو في الخارج. و كررت هذه العملية ثانية كل سنة أثناء المرحلة الإستطلاعية[٣٠].

ويظهر بأنه في باديء الأمر حصرت المرحلة الإستطلاعية تقريبا بشكل خاص في منطقة يي Yei. وبإستثناء مكراكا Makaraka، لم يقابل التجار آي إستقبال عدائي في أي مكان في المنطقة. كما أن مناخ المنطقة حول منطقة يي بدا صحي جدا والتربة خصبة. وتسقط الامطار طوال السنة في هذه المنطقة باستثناء شهر وحيد ، كما أن هناك وفرة لنباتات صالحة للأكل وعلى خلاف بلاد باري ليس هناك مجاعة سنوية. يضاف إلي ذلك، أن التجزؤ الإجتماعي السياسي للقبائل المحلية وضعهم حتماً في موقع ضعف بالقياس إلى قوة التجار، و الوفرة النسبية للفيلة هناك[٣١].

عموماً، أثبتت المرحلة الإستطلاعية إلى حد معقول للبيوت التجارية، بأن الإحتياطيات العاجية ما زالت متوفرة بكثرة في البلدان ما بعد الباري. وكنتيجة لنجاح المرحلة الأستطلاعية أرتفع أتباع التجار في غندكروا إلي ٧٠٠ في عام ١٨٥٩، وتباعاً أرتفعت عدد المراكب التي تبحر في النيل الابيض بشكل خاص من ٤٠ مركباً في عام ١٨٥٦ إلي الضعف في عام ١٨٥٩[٣٢]. من جانبها، عملت البيوت التجارية علي توفير الأسلحة لجنودها لمجابهة الموقف الجديد واستعداداً لمرحلة الإختراق. علي سبيل المثال، طلب التاجر البريطاني جون باتريك من حكومته التدخل لدي السلطات المصرية للسماح له أن يستورد إلى السودان «خمسمائة بندقية، منهم ثمانون بندقية فيل، وطنان من الرصاص لرجاله المئتان المحليين، «وإستمر يقول، «بين القبائل العنيفة والمحاربة.» وبحلول الـ١٨٦٢، استعملت البعض من الأسلحة التي حصل عليها من قبل رجاله لصيد الفيله في محطته في منطقة يي[٣٣].

علي أية حال، لم يطلب التجار الآخرون موافقة من أي سلطة لإستيراد سلعهم العسكرية؛ هم ببساطة إهتموا بعملهم كما أرادو. وكان عامل التحديد الوحيد لهم وسائلهم وقدراتهم.

٢ - اختراق المناطق الداخلية وموقف القبائل المحلية

آثار إختراق المنطقة الداخلية من قبل التجار العداوة والمقاومة المحلية نتيجة عوامل مختلفة، وكان شكل وطبيعة المقاومة مختلفا من مجتمع إلى آخر.

ففي بعض المناطق، كانت العداوة من قبل القبائل المحلية تجاه التجار مدفوعه بإحساس عميق من الخوف والشك الذي يظهر طبيعيا عندما يواجهون أناساً يعتقدون رغبتهم إحتلال بلادهم لاسيما وأنهم مسلحون. وكان هذا الأستقبال عاماً ببعض مناطق الباري الجنوبية ومادي Madi وكيكو Kuku. وفي الأماكن الأخرى، أثار التجار قتال بهم بعد إستقبال صديق أولي، بسبب السلوك والطلبات المتعجرفه.أو بسبب رغبة القبائل المحلية في الأحتفاظ بالتجارة والطرق التجارية[٣٤].

علي سبيل المثال، بعد أن أخترق التجار بنجاح المنطقة الغربية في يناير ١٨٦٠ ، أرسلوا بعثة إلى ليريا Liria. وعند الوصول، هوجمت وقتل خمسة من رجال البعثة التجارية، وهرب البقية . وكان التجار قلقين من مثل هذه الأعمال العدائية وخشوا أن تزيد، وقد تؤدي في النهاية إلى ترك البعثات إلى الداخل ، وبالتالي يمنعهم ذلك من الوصول إلى المصادر المربحة من العاج في المنطقة ككل. وفقا لذلك، أرسل التجار بعثة تأديبية كبيرة ضد ليريا وشملت البعثة حوالي ١٥٠ رجلاً مسلحاً. علي العموم إرتفعت ليريا لمستوى الحدث، وجمعوا قوة كبيرة. وفي اللقاء، قتل ١٣٠ من رجال التجار في الهجوم، وجرح الـ٢٠ الباقون على قيد الحياة. نتيجة لذلك اللقاء توقف التجار لأكثر من السنة من أختراق المنطقة الداخلية[٣٥].

جاءت الحركة القادمة في أبريل ١٨٦١، وقام بها التاجر المالطي أندريا دي بونو Andrea DeBono مصحوباً بالطبيب ألفريد بيني Peney، حيث سافر دي

بونو إلى ليريا مع حاشية صغيرة لكي تتقرب من الرئيس ليقي Legge للمرور الآمن إلى لافون Lafon. وكان ليقي مصحوباً بجيش عدتة مائة رجل عندما جاء لمقابلة دي بونو، ، وكلهم مسلحون بالأسلحة التقليدية. وبينما إقترب من التفاوض «المنضدة، «فصل ليقي بشكل حذر فريق صغير للإحتراس أثناء الإجراءات. لكن لسوء الحظ لدي بونو، كانت نتيجة المفاوضات رفض الرئيس ليقي المرور الآمن إلى لافون.علي العموم ، كان الرئيس ليقي متمسكاً برفض أختراق التجار لبلاده لرغبته بالاحتفاظ بطرق التجارة الشرقية(٣٦).

أيضاً، كانت العداوة المحلية من لاتوكا Latuka تجاة التجار مدفوعة برغبة القيادة المحلية لإبقاء السيطرة علي التجارة وطرق التجارة التي تعبر بلادهم. لكن بغض النظر عن المواقف المحلية، فقد كسب التجار مواطئ القدم في كافة أنحاء البلاد. فنظراً لتفوقهم العسكري، مدد التجار قوتهم بشكل تدريجي على المنطقة. وبالرغم من أنهم أحبطوا في الشرق من قبل الرئيس ليقي، أدار التجار إنتباههم إلى الجنوب ، مع إحساس أعظم من الغرض والتصميم. ولابد وأن كانت عزيمتهم حسنة الإطلاع ببعض التوقعات(٣٧).

علي أية الحال، استفاد التجار من المسعى العلمي للمسافرين والمستكشفين الذين ساهموا في الصورة الأكمل للجغرافية الصاعدة للمنطقة. ولابد وأنهم سمعوا عن الممالك القوية في يوغندا Buganda وأنيروي Bunyoro، وثروتهم المزعومة في العاج والسلع الآخري .

بكل مثل هذه المعلومات، قرر التجار التحرك جنوبا، حيث إقتنعوا بأن الحصص التجارية العالية تنتظرهم . وتبنوا موقفاً قاسياً كلما تحركوا جنوبا، حيث عمدوا إلى إستعمال تحرري من الأسلحة النارية لتفريق أي معارضة. علي العموم، كانت قبائل الباري الجنوبية الأكثر خسائر في الأرواح، وواجهت « مادي « مصيراً مماثلاً أبعد جنوبا. وأخذوا العديد من الباقين على قيد الحياة «سجناء، «و تركت قرى كأكوام مشتعلة من الرماد أبعد جنوبا(٣٨).

٣ - تأسيس تجارة المحطات الداخلية

كان التاجر المالطي، أندريا دي بونو صاحب الروح القيادية في عملية الإختراق. حيث أسس بحلول الـ١٨٦١، تجارة محطتين في يي Yei، بين نيانجبارا Nyangbara ومكراكا Makaraka على التوالي. وفي نفس السنة، أسس محطة أخرى أيضا في جيلوفي Gulufi في أرض مادي Madiland بعيدا إلى جنوب غندكرو، واتبعت طريقته من قبل التجار الآخرون ، مثل: باتريك، خورشيد آغا ..الخ(٣٩).

ومن الصعب تحديد عدد المحطات التجارية الداخلية التي تأسست, لأن البعض من هذه المحطات كانت مؤقتة جدا، وإستعملت فقط لتمكن من الدخول إلى الأراضي المطلوبة. وعندما تم الدخول، تركت المحطة في أغلب الأحيان فورا. كما أن البعض من هذه المحطات تمتعت بتعيين الاسم فقط، ولم تكن أكثر من محطة عبور بدون جنود مقيمين. علي سبيل المثال, محطة ماجي Mugi بين غندكرو وفالورو Faloro إلى الجنوب. يضاف إلي ذلك, أن بعض المحطات الأكثر نجاحا في الغالب في منطقة "يي", كان لها محطات فرعية، مع كل وكيل وحاشية صغيرة من الجنود. وهذا النوع من المحطات الأشارة إليه ضعيفة في المصادر(٤٠).

مع هذا، نرجح بأنه في بداية عام ١٨٦٣ كان هناك خمس محطات رئيسية: في المناطق الداخلية من بحر الجبل في منطقة يي Yei تعود اثنان إلى أندريا دي بونو، وإثنان إلى جون باتريك ، وواحده إلى خورشيد آغا(٤١). وفي المناطق الشرقية كان هناك تجارة محطتين، كلاهما في لاتوكا Latukaland: واحده في لاتوم Loronyo تعود إلى التاجر القبطي، شنودة، والآخري في ترنجير Tirrangore تعود إلي خورشيد آغا. وفي أواخر يونيو ١٨٦٣، إنتقل الأخير إلى أوبو Obbo في أكوليا Acholiland بسبب مشاكل الأمن المتزايدة للتجار في ترنجير. وفي المنطقة الجنوبية، من الناحية الأخرى، وأنشئت بحلول الـ١٨٦٣ محطتين، إرتبط كلاهما بأندريا دي بونو(٤٢).

علي أية حال, كان هناك بحدود عشرة محطات تجارة في بحر الجبل بما في ذلك غندكرو.

أما بالنسبة لعدد الجنود العاملين في المحطات التجارية فلا يوجد احصاء دقيق يحدد عددهم, ولكن في الغالب كل محطة في أعالي النيل الابيض كان بها حوالي مائة جندي مسلح وأكبر هذه المحطات من المحتمل أن وصل العدد بها إلي ٢٠٠ جندي ومن أمثلة المحطات الكبيرة فالورو Faloro في الجنوب, وايو Wayo في منطقة يي، إضافة إلي الجنود في غندكروا الذين بلغوا في ذلك الوقت حوالي ٧٠٠ جندي. لذا مجموع الجنود السودانيين الشماليين إرتفع في أعالي النيل الابيض في عام ١٨٦٣ ولربما بلغ أكثر بكثير من ٢٠٠٠. وإستمر العدد بالإرتفاع، بينما في منطقة بحر الغزال إلي بحوالي ٥٥,٠٠٠ جندي بحلول الـ١٨٧٩[٤٣].

رابعاً- البيوت التجارية وتجارة الرقيق في بحر الجبل

كانت مؤسسات الرق وتجارة الرقيق غائبة قبل مجيئ التجار إلي بحر الجبل. ومع هذا، وجدت مجموعات متذللة مثل أسرى الحرب أو المجموعات المعدمة؛ آي أفراد أجبروا لربط أنفسهم بأفراد أقوياء أو أغنياء أكثر. علي أية حال, كانوا تابعين وليسو رقيقاً, وتضمن عملهم: زراعة حقول سيدهم، وبناء وتصليح بيوتهم، وتخزين الحبوب، وعمل حظيرة للعنزات، و أيضاً يرافق سيده في رحلاته، يعمل كحارسه، حمال، حامي، ورسول، الخ[٤٤].

علي العموم، كان الغياب النسبي للمؤسسات الأصلية للرق وتجارة الرقيق له نتائج بعيدة المدى علي المنطقة. فبينما كان الطلب علي الرقيق من قبل التجار عالياً جداً، لم يستطع جانب التجهيز أن يقابله. هذا تباعا، أعنى بأن المسؤولية لتقديم وإبقاء مؤسسات الرق وتجارة الرقيق سقطتا على التجار أنفسهم وجنودهم المرتبطين بهم. وهذه الحالة كان لها تأثير مباشر على الأسلوب الذي حصل فيه التجار على تجهيزهم من الرقيق.

هذا الأسلوب أرتبط بالعنف والتخريب وقتل الأبرياء, فعادة ما كان يلجأ التاجر إلي التحالف مع أحد زعماء القبائل, الذي لا يهمل من جانبه فرصة إرادة تحالفهم لمهاجمة جار معادي. حيث زحفوا على مدار الليل، موجهين من قبل مضيفيهم الزنوج، ويحيطون بالقرية المستهدفة بشكل هادئ بينما ساكنوها ما زالو نائمين، ويطلقون أكواخ العشب بكل الإتجاهات، ويصبون وابلاً من طلقات الأسلحة خلال القش الملتهب. فيهب الضحايا مذعورين، ويسرعون لإنقاذ أنفسهم من إحتراق المساكن، وفي هذا الوقت يسقط الرجال في قبضة التاجر وجنوده، ويختطفون النساء والأطفال وسط الخطر والتشويش، ويأخذون الضحايا إلي زريبتهم. ويشغل التاجر ورجاله في بالبحث عن العاج في أي من الأكواخ التي لم تصبها النار، ويحفر جنود التاجر طوابق الأكواخ للبحث عن المعازق الحديدية، التي أخفت باعتبارها الكنز الأعظم للزنوج[٤٥].

وعادة ما يكافئ التاجر رئيس القبيلة الذي عاونهم, ويقدم له ثلاثون أو أربعون من رؤوس الماشية التي قام بالإستيلاء عليها و يستلمها بالبهجة، وبنت أسيرة صغيرة جدا حوالي أربعة عشر لتكمل سعادتة. وعادة ما يأتي رئيس القبيلة يطلب من التاجر ماشية آخري, وعند هذه اللحظة وبعد قليل تظهر الأنياب, حيث يجلب العاج يوميا إلى المعسكر في التبادل للماشية، في ناب لبقرة، طبقا للحجم[٤٦].

ويعود الرقيق ثلثي الماشية المأسورة إلى التاجر، بينما يأخذ رجاله ثلثاً من الحيوانات المسروقة كعلاوتهم. ويرفع الرقيق إلى المزاد العام بين الرجال، الذين يشترون ما يتطلبون؛ وتدخل الكمية ضمن حساب المشترين، لكي يخصم ثمنهم من أجورهم. علي العموم, كان سعر العبد الذي يبيعه التاجر لرجاله يصل إلي ١٠٠٠ قرش, والصابونه ٥٠ قرش , والطربوش ١٠٠قرش, وقماش قطن ١٥٠ قرش[٤٧].

ويمكن لرجال التاجر أن يغيروا الرقيق الذين أشتروهم, وإعادة بيعه بينهم؛ وإذا أراد أقرباء النساء المختطفات والأطفال أسترجاعهم يقوم التاجر بأخذهم من رجاله، ويلغي الشراء، ويعيدهم إلى عائلاتهم مقابل عدد معين من أنياب الفيلة، حسب

الإتفاق . وأي عبد يحاول الهروب تكون معاقبته إما بالجلد الوحشي، أوالضرب أو الشنق، كتحذير إلى الآخرين. وقد يتشاجر رئيس القبيلة الحليف للتاجر ورجاله مع التاجر , فيكون مصيرة عادة مثل عدوه[٤٨].

ولم تكن هذه هي الطريقة الوحيدة, فعادة مع كان جنود التجار يلجأون إلي لاختطاف الأتباع (الخدم) الذين جاءوا لبيع العاج وغيره إلي التجار, ويحدث هذا الأمر عادة أثناء رحلة العودة, حتي لا يتركوا فرصة للقبيلة التي ينتمي إليها التابع أو الخادم للتجهيز الهجوم علي التجار[٤٩].

ونتيجة للنشاط المتزايد للتجار في خطف الرقيق, عانت قبائل الباري بشدة. ولربما كانت هذه الظاهرة أحد أسباب التي دعت الباري بحلول الـ١٨٥٢، بدعوة البيوت التجارية بتجار القتلة ولصوص النيل الأبيض. وبحلول الـ١٨٥٤، من المحتمل وللمرة الأولى، دخل الباري في مجابهة عسكرية مع التجار. في ذلك اللقاء، قتل أليكساندر فودي التاجر والقنصل الساردیني في السودان، سوية مع خمسة عشر من رجاله بمن فيهم أبن اخ له[٥٠].

كنتيجة للزيادة في «سرقة وخطف الرقيق» مساهمة مناطق بحر الجبل إلى الحجم الكلي لتجارة رقيق السودان إرتفع تماثليا، بالرغم من أن نسبته إلى المناطق الآخرى من السودان بقيت صغيرة. فطبقا لجورج شوينفورث Schweinfurth خمن الحجم الكلي للرقيق من منطقة النيل الأبيض في عام١٨٦٠ بحوالي ١,٠٠٠ سنويا؛ بينما تراوح من بحر الغزال في نفس الفترة من ٤٠٠٠-٦٠٠٠ بالسنة[٥١]. من جانبه, ذكر جوزيف نيترير Natterer، الوكيل القنصلي النمساوي في الخرطوم، بأن الرقيق الذين تم بيعهم في مدينة الشلوك Shilluk في سوق كاكا Kaka بحلول الـ١٨٦٠ كان حوالي ٢,٠٠٠ سنويا. وذكر أن هذا الرقم إستثنى الرقيق المهربين إلى الخرطوم والأسواق الشمالية الأخرى[٥٢].

وعندما توسع التجار في تجارة المحطات في المنطقة الداخلية، لم تعد مهاجمة وتجارة الرقيق مجرد نشاط عادي. بحيث أصبحت مهمه و شرطاً ضرورياً

لإستمرار البيوت التجارية في ممارسة نشاطها التجاري. وبذلك أصبحت تجارة الرقيق مظهراً مهماً من نشاط البيوت التجارية في بحر الجبل، تشتق منه على نحو متزايد الكميات الكبيرة من الأرباح . وارتبط بالإنفاق المالي المتزايد التي فرضت علي البيوت التجارية للإستمرار في التجارة وقد تساعد الأمثلة التالية على قياس مدى هذا الإنفاق المتزايد. فلقد كان الراتب الشهري المتوسط لجندي محطة ١٠ شلنات، بالأضافة إلى مصاريف نقل ونفقات عامة أخرى تحملا في الطريق إلى الموقع.بالإضافة إلي ذلك - على سبيل المثال- كان التاجر يدفع مقدماً خمسة شهور للجندي. ولسوء حظ التجار (والاهالي معاً)، لم يعادل هذه الإنفاق المالي المتزايد دائما من قبل الأرباح من العاج؛ بالعكس، واصلت الأرباح الهبوط. وكان الرأسمال نادر أيضا, هذه المشكلة أنعكست في أسعار الفائدة العالية. هكذا، فلكي يستمر التاجر بالإشتغال في التجارة، كان في أغلب الأحيان لا بد أن يستعير مال من أسواق الإئتمان في النسب التي تراوحت من ٥٨ إلى ٦٠ ٪ مما قلل هوامش الربح(٥٣).

عموماً, كانت المعضلة التي واجهت التجار، هي إنفاق المصادر المالية الكبيرة. والتي كانت تزيد عموما، وكان لا بد علي التجار أن يجدوا الطرق لمراوغة المشكلة. وكان الدفع لجنودهم بضاعة عالية القيمة مثل قماش القطن، السكر، الخرز الزجاجية، الملح، النحاس , طربوش (قبعات)، ماشية، الخ. وكان الحل الامثل لهذه المشكلة, هذه المادة الجديدة المهمة (الرقيق) التي قدمت بين قائمة البضاعة.

في الحقيقة، أصبح الرقيق الشكل الأكثر شيوعا من الدفع للجنود. أولا، كان أسرهم رخيص نسبياً وكلف البيت قليلا جدا. ثانياً، إستملاك العبيد من قبل الجنود أصبح شعبياً لأنه زودا بعض الخدمات المطلوبة بشدة، مثل الأعمال الرتيبة المحلية؛ زراعة، أو كزوجات أو محظية (مرضعات). وإذا كان أولئك المأسورين أولاداً صغاراً، أصبحوا مساعدي سيدهم، يساعدوه في حمل بندقيته أثناء رحلاته أو مقعده ضمن مباني المحطة التجارية, ويبدو بأن هؤلاء الأولاد قد دربوا لمهنة عسكرية مستقبلية كجنود رقيق. ثالثاً, يمكن أن يباع الرقيق أما محليا أو في الأسواق

الشمالية، حيث جلبوا أسعاراً ممتازة. وفي تلك الحالة، أودعت إيرادات البيع في حساب السيد في الخرطوم.

ساهم وضع للقبائل المحلية أيضاً في ازدهار تجارة الرقيق. فعلى سبيل المثال، لم يوجد جيش دائم في أي مكان. بدلا من ذلك، كان هناك المواطن-الجندي الذي يمكن أن يستدعى حينما ظهرت الحاجة. وهذا الأمر, جعل هذه المجتمعات ضعيفة عسكريا وسياسيا .عموما، كانت تقاس قوة الرؤساء أكثر في الأفكار الأيديولوجية بدلا من القوة العسكرية الفعلية(٥٤).

وكان الإعداد الإجتماعي المحلي ناقصاً لمتطلبات تجارتهم. على سبيل المثال، الغياب النسبي لسلطة مركزية قوية لم يطمأنهم من ناحية نوع الأمن الذي تطلبوه لعملهم. ولأنهم كانوا غير راغبين أو غير قادرين على إئتمان المجتمعات المحلية، لجأت البيوت التجارية إلي تأسيس نظام متعادل بمتطلباتهم. ومن هنا كان استخدام الجنود المسلحين الذين تطلب الاستمرار في دفع أجورهم خطف وقنص الرقيق(٥٥).

ولتفادي المطالب المتعارضة على سيطرة مجالاتهم الإقليمية، وبطريقة ما ينظم منزلتهم، إشترت البيوت التجارية من الحقوق التجارية الحكومية الخاصة على الأراضي في بحر الجبل وبحر الغزال، بالرغم من أن هذه الاراضي كانت خارج سلطة الحكومة, ثم أكد التجار ملكيتهم وحقهم السياسي على أراضيهم الخاصة؛ يحتكروا التجارة ويفرضوا الضرائب على الأهالي في ذلك المكان. بمعني أخر، أصبح التجار حكاماً على أراضيهم(٥٦).

علي سبيل المثال, بعد أن أسس التاجر محجوب البصيلي. نفسه كحاكم معظم أرض جور Jur، إدعى محجوب البصيلي لنفسه الحق لاحتكار العاج في ذلك المكان. علاوة على ذلك، إدعى ملكيته في الماشية، النحاس، الحديد، الحبوب، العسل، وهكذا. وطلب من الرؤساء المحليين إستعمال تأثيرهم ولتزويد كل حاجات المحطة مقابل دعم البيت ، الذي أعطاهم قوة داخلية وأمن خارجي(٥٧).

خامساً/ احتكار بيت العقاد التجارة في بحر الجبل

عندما ارتبط نشاط البيوت التجارية في بحر الجبل بتجارة الرقيق أصبح تدخل الدولة امر حتمي استجابة للضغوط الأوربية المتواصلة, وتحقيقاً للمنافع المالية بفرض الضرائب عليها, وهو ما افضي في النهاية لاحتكار بيت العقاد التجارة في بحر الجبل.

١ - تدخل الدولة ضد نشاطات البيوت التجارية في بحر الجبل

بوصول محمد سعيد باشا للحكم في عام ١٨٥٤, كان من المتوقع أن يتخذ خطوات أبعد ضد تجارة الرقيق في السودان عموماً وضد نشاط البيوت التجارية في بحر الجبل بشكل خاص, خصوصاً أن نشاطهم إرتبط بقنص الرقيق, حيث نظر له علي أنه تحرري بشكل كبير، كنتيجة للتعليم الذي ناله علي يد المعلمين الفرنسيين(٥٨).

وبدأ بالقبض علي المراكب المحملة للرقيق التابعة للبيوت التجارية اثناء رجوعها من بحر الجبل, وفي اكتوبر ١٨٥٤ امر بعتق احدي عشر من الرقيق المقبوض عليهم من إحدي المراكب التابعة لأحد التجار الأوربيين وأصدر أمراً بعودتهم لمحل أقامتهم(٥٩). وفي عام ١٨٥٥، أخذ سعيد الخطوة الحقيقية الأولى ولذلك نحو الحد من سلطات أصحاب الزرائب في السودان الذين أتهموا بتجارة الرقيق, بإرسال فريق مكون من ٨٠٠ جندي لإحتلال فم نهر السوباط Sobat في محاولة لضم المنطقة, وفي فبراير ١٨٥٦ تم تعين مدير علي جهة البحر الأبيض مزوداً بحامية مسلحة (٦٠). على أية حال، كان صعباً علي الخرطوم أن تحتفظ بالأرض الجديدة، وفي عام ١٨٥٧ ترك المشروع, وكان لزاما علي الحامية هناك أن تنسحب(٦١).

جاءت المحاولة القادمة للحد من نشاط أصحاب البيوت التجارية أثناء زيارتة إلى السودان في يناير ١٨٥٧, حيث أعلن سعيد إلغاء العبودية وتجارة الرقيق في السودان. علاوة على ذلك، حرم إستيراد الرقيق من السودان إلى مصر. وأصدر

الأوامر المشددة إلي مديري أسوان وجرجا وأسيوط بعدم أعطاء آي تراخيص للجلابين للمرور بمناطقهم(٦٢).

وفي إتجاه معاكس، وفي عام ١٨٥٩, عندما أراد سعيد باشا تشكيل حرس خاص له من السود, أتفق مع بيت العقاد في الخرطوم علي توريد له ٥٠٠ من الرقيق(٦٣). علي العموم، في تلك الفترة التي كان فيها سعيد في الحكم؛ كانت البيوت التجارية تتوسع أكثر وتؤسس المحطات في عمق الجنوب السوداني.

وتحت الضغط الحاد من قناصل الدول الأوروبية في القاهرة والخرطوم، أرغمت الحكومة لإفتراض إجراءات أقوى ضد أصحاب البيوت التجارية في بحر الجبل. ففي أكتوبر ١٨٦٢، على سبيل المثال، طلب الحاكم العام موسى حمدي باشا، تفتيش كل المراكب القادمة من بحر الجبل والتي يعتقد حملها للرقيق(٦٤). علاوة على ذلك، أمر التجار الذين يقومون بالإبحار فوق النيل الأبيض بتقديم قائمة بأسماء خدمهم, ولدفع ضريبة تساوي راتب شهر واحد لكل قيد (فرد)(٦٥).

وكانت الفرضية هنا بأن معرفة هوية المستخدمين تساعد علي تقرير هوية المسافرين أثناء عودتهم من التجارة في جنوب السودان. وذلك، يساعد في التقرير سواء أكان يتبع التاجر أم كان رقيقاً.

بوفاة سعيد في يناير ١٨٦٣ , وتولية اسماعيل الذي نظر إليه كمنفتح أكثر من سلفه نتيجه لتعلييمه في فينا وباريس- زاد الضغط الأوربي علي مصر لسببين رئيسيين ساهما في هذا الإهتمام الجديد. أولاً، إلغاء العبودية في الولايات المتحدة في عام ١٨٦٣ وإنتقال بؤرة إهتمام الرأي العام البريطاني إلى الأسواق الإنسانية المزدهرة في الإمبراطورية العثمانية، ومصر بشكل خاص. ثانيا، أعطت شهادات جيمس جرانت Grant وصموئيل بيكر، الذي إستكشف وسط أفريقيا ووصف شرور تجارة الرقيق، والأعمال الوحشية من قبل البيوت التجارية، والفوضى التي سببوها في المناطق الواسعة ضغط المجتمع المضاد للعبودية علي الحكومة البريطانية

لإستعمال تأثيرها على الحكومة المصرية في مسعاها لمحاربة تجارة الرقيق وإلغاء العبودية[٦٦].

تصادف هذا الامر مع إدراك اسماعيل للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للجنوب السوداني الذي يسيطر عليه أصحاب البيوت التجارية. حيث نال هذا الإدراك أهمية أعظم بعد العودة الناجحة، للمسافرين جون سبيك Spake وجيمس جرانت من رحالتهم الكشفية في عام ١٨٦٣، والتي أدت إلى «إكتشاف» مصدر النيل, وفي ٣ يونيو, ١٨٦٣، قابل المستكشفين اسماعيل وأطلعوا علي الأهمية الزراعية والتجارية ليوغندا Buganda، والانيروا Bunyoro وغيرها، وسلطات التجار أصحاب الزرائب, الأمر الذي أدي بإسماعيل لإدراك أبعاد نشاطات أصحاب البيوت التجارية, وتهديدهم إلى أملاكه في السودان. وأخبر سبيك الخديوي بأن ملوك هذه المناطق أظهروا رغبة شديدة للإتصال التجاري بالبلدان المتحضرة[٦٧].

وشدد سبيك علي أنه ما لم يتم التدخل للقضاء علس سلطة التجار في تلك المناطق البعيدة عن إدارة الخرطوم, فإن تجار أعالي النيل سيصبحون ملوك خط الأستواء, وبرهن علي ذلك بما فعلوه التجار العرب في زنجبار عندما خلعوا رئيس يني أنيمبا Unyanyembe وأسسو مستعمرة ملكهم في كيزا Kaze."[٦٨].

دفعت رؤية سبيك اسماعيل إلى العمل علي تمديد السيطرة المصرية على المناطق التي يسيطر عليها التجار أصحاب الزرائب. فبعد مقابلته مع المسافرين، أرسل اسماعيل أربع بواخر للقيام بدورية في النيل الأبيض. علاوة على ذلك، في نوفمبر ١٨٦٣، بعد زيارة عاجلة إلى القاهرة، ضاعف الحاكم العام ، موسى حمدي باشا ، الضريبة ثلاث مرات على التجارة في النيل الأبيض[٦٩].

وأصدر الخديوي إسماعيل الأوامر الصارمة إلى موسى حمدي لمحاربة أصحاب المشارع والزرائب. وفي منتصف ١٨٦٣، بدأ موسي بإيقاف كل مراكب التجار عند وصولهم إلي الخرطوم من النيل الأبيض، وأثناء نفس السنة صادر حوالي ٧٠ مركباً محملة بالرقيق بين كاكا وفاشودة Fashoda على النيل الأبيض,

وتركزت حامية من ١,٠٠٠ جندي في كاكا Kaka وفاشودة ، ومحطات حكومية أخرى أسست على طول النيل الأبيض لتفتيش المراكب التي تنزل النهر, وتم إلزام التجار بحمل تصريح قبل التوجه إلي النيل الأبيض. إضافة إلى أربع بواخر أرسلت من القاهرة إلى الخرطوم لمساعدة الشرطة النهرية في عملية القيام بدوريات في النيل الأبيض(٧٠).

علي العموم, هذه السياسة تأثر بها أصحاب البيوت التجارية الاوربية أكثر من غيرهم بسبب ضرائب الحكومة الثقيلة التي جمعت عليهم وأبعد أكثرهم نتيجة لذلك. وهكذا وقعت المنطقة تحت الهيمنة الوحيدة للتجار السودانيين والمصريين ، الذين توسعت تجارتهم على نحو إضافي إلى المنطقة الجنوبية الغربية, وتوسعوا في إختراق منطقة بحر الغزال, وفي نفس الوقت يؤسسون جيوشاً خاصة باذنجر (bazinger) متكونة من العبيد والمتطوعين المحليين .

وهذا الامر فسر من جانب بعض التجار الأوربيين كرغبة من القاهرة لإبعادهم عن التجارة في السودان. علي العموم هذا الامر ليس ببعيد وذلك لسببين: أولاً,وجود تجار أوربيين في بعض المناطق التي لم تمتد لها الإدراة وممارسة سلطات عليها أشبه بسلطات الدول يمكن أن تترجم بطموحات الدول الأوربية وتتدعي ملكيتها لهذه المناطق.

ثانيا، كان التجار الأوروبيون مصدر المعلومات الرئيسي إلى أوروبا حول المناطق الإستوائية، وخشيت الحكومة المصرية بأن تعود هذه الإستخبارات بالضرر علي مصر بوجه خاص.

خشيت السلطات المصرية بأن يؤثر بيكر على الرأي العام البريطاني لمصلحة تدخل إمبراطوري بريطاني في المنطقة الإستوائية بعد عودته من سفارته في عام ١٨٦٣ , حاملاً معه أخبار عن نشاطات أصحاب البيوت التجارية في تجارة الرقيق في بحر الجبل, وهذا كان مدعاة لتدخل الخديوي اسماعيل للقضاء علي سلطة التجار بهذه المناطق.

وبالرغم من أن الاجراءات الاخيرة كانت بمثابة ضربة قاسمة للبيوت التجارية الأوربية في السودان, إلا أن بعض هذه البيوت أستمرت في مزاولة نشاطها في بحر الجبل. علي سبيل المثال: بيت أندريا دي بونو كان احد البيوت الأوروبية الناشطة بقوة في جنوب السودان وواصل نشاطه، وفي أوائل عام ١٨٦٣، إخترق الأونيروا Bunyoro وورط نفسه في الحرب الأهلية هناك، حيث كان يؤيد ريونجا Rionga ضد الملك كومارسي Kamurasi [٧١]. وظل علي ما يبدو يستغل هذه المناطق لوحده, حتى تمكن التاجر خورشيد أغا وكيل بيت العقاد من الوصول إلي هناك في مبكر عام ١٨٦٤، حيث وجد وكيله المدعو ابراهيم أنه من المفيد أيضاً إلى عمله أن يصبح متورطاً في حرب اونيروا Bunyoro الأهلية، وأخذ جانب كومارسي .وفي نوفمبر ١٨٦٤, كافأ كومارسي إبراهيم بإعطائه أكثر من ٣٠٠ قنطار من العاج. وعلي مايبدوا طلب أيضاً دي بونو كمؤيد ريونجا كميات كبيرة من العاج، التي مكنته من تلبية متطلبات الضريبة الجديدة[٧٢].

إلي جانب ذلك, طور دي بونو علاقات العمل الجيدة مع بيت العقاد التجاري ودخل في النهاية في شراكة معه من المحتمل في عام ١٨٦٤. ومن المحتمل أن القوة الدافعة وراء هذه الشراكه البيئة المحلية العدائية التي كانت يعمل فيها البيتين .وبما أن بيت االعقاد كان تحت الرعاية الشخصية للخديوي اسماعيل بنفسه، أفاد هذا الإتصال السياسي دي بونو بالتأكيد[٧٣].

علي العموم، كان العامل المساهم في استمرار بيت دي بونو في أداء نشاطه التجاري, تكيفه مع الحالة السودانية حيث عرف دي بونو وسطهم باسم لطيف أفندي. وهذا ما جعله غير غريب عنهم. وبالتالي أعفاه ذلك من نظرتهم إليه كغريب عنهم, خاصة وأن كل خدمه ومسلحيه كانوا من العرب السودانيين[٧٤].

٢ - احتكار بيت العقاد التجارة في بحر الجبل

حدث تطور أخر في عام ١٨٦٥، حيث فرضت الحكومة ضرائب أكثر على البيوت التجارية وتجارتها في بحر الجبل. علي العموم, هذا الإجراء الأخير كان

بمثابة رصاصة الرحمة علي البيوت التجارية الأوربية العاملة في السودان وأبعدهم خارج زرائبهم [٧٥].

وبين هؤلاء المتأثرين, كان أندريا دي بونو نفسه، الذي أجبر لبيع زرائبه إلى الحكومة مقابل ٥٠٠٠ جنية, بالرغم من ان البعض قيمها في حدود ٢٥,٠٠٠جنية. ولم يكن دي بونو الوحيد الذي قامت الحكومة بشراء الزرائب والمحطات التجارية منه وآخرون أشترت منهم الحكومة زرائبهم بما فيهم بيت العقاد وذلك بهدف أخلاء المنطقة من أصحاب البيوت التجارية في بحر الجبل, وفي الوقت الذي تحايل فيه أصحاب البيوت التجارية المصرية والمحلية علي هذا الأمر, وأسسوا محطات تجارية في مناطق أعمق ووسعوا نشاطهم في بحر الغزال [٧٦].

وبعد شراء الحكومة المحطات في بحر الجبل، أجرتها إلي بيت العقاد الذي حصل من حكمدار الخرطوم علي حق احتكار التجارة في أعالي النيل لمنطقة تصل إلي حوالي تسعين ألف ميل مربع, وذلك مقابل ٣٠٠٠ جنية سنويا, وأسس بيت العقاد عشرة محطات تجارية تغطي طولها وعرضها أكثر من ٣٠ باخرة كانت تستعمل لجلب التجهيزات وتنقل الإيرادات إلى الخرطوم, وهكذا وقعت منطقة بحر الجبل تحت السيطرة الوحيدة لبيت العقاد التجاري [٧٧].

لكن هنا سؤال يطرح نفسه, هل كان هدف فرض الضرائب في عام ١٨٦٥ هو محاربة أصحاب البيوت التجارية وطردهم من محطاتهم بهدف محاربة تجارة الرقيق كما فسر؟ وإذا كان ذلك لماذا أجرتها الحكومة لبيت أخر مشكوك في نشاطته واحتمالية ارتباطه بتجارة الرقيق كانت كبيرة؟ إن النظر في محيط الاحداث بصورة أوسع وأشمل في السودان, يمكن أن يعطينا تفسيراً لهذا الإجراء.

ففي رأيي، كان الحافز الأساسي للإجراء مالياً. أولا، في عام ١٨٦٥ كان لدي الحكومة مشاكل في الميزانية بسبب الإسراف وسوء الإدارة ، الذي كان تباعا بسبب الزيادة في حجم الجيش. أيضا، النيل الأبيض المؤسس به حديثا مديرية الشلوك أصبح عبئاً مالياً, كما ان ١٥,٠٠٠جنية التي جمعت كضرائب من سكانه

المحلين كانت غير كافية لدفع كلفة إدارة تلك المديرية, أيضا، في عام ١٨٦٥, إندلعت ثورة بالقوات السوداء في كسلا (الجهادية)، وإخماد الثورة كان غالياً. ونتيجة هذه الصعوبات المالية لم يدفع راتب العديد من المسؤولين منذ ستة أشهر. في الحقيقة، كانت الحالة سيئة جدا بحيث شعرت الحكومة المصرية بالإضطرار لإرسال ١٣٠,٠٠٠جنية كمعونة طارئة.[٧٨] على أية حال، حتى إعتماد هذه المعونه كان غير كاف ، حيث غطى فقط حاجات الميزانية الفورية, وبالتالي ولد فرض ضرائب علي البيوت التجارية بالحاجة المتزايدة من الإدارة للمال.

الخاتمة

تخلص الدراسة إلي النتائج الأتية:_

أوضحت الدراسة أن نقطة إرتكاز التجارة في بحر الجبل كانت قرية باري من غنكروا، نهاية الإمتداد الصالح للملاحة من النيل الأبيض. وأن تغيير البيوت التجارية نشاطها التجاري من الضفة إلى محطات أساسها المنطقة الداخلية في بحر الجبل عملية منطقية بسبب المنافسة المتزايدة لحصة السوق، وهوامش الربح الهابطة للتجار.

وبينت الدراسة أن موقف القبائل المحلية من البيوت التجارية تراوح بين الخضوع والمقاومة. وكان مصير الرؤساء المحليون الذين حاولوا الصمود وحماية حقوقهم التقلدية القهر وأساءة المعاملة, وفي اغلب الأحيان كان التجار يقومون بخلعهم من مناصبهم, وتنصيب آخرين ضعفاء يخضعون لسيطرتهم.

وأوضحت الدراسة بأن إرتباط النجاح في استراتيجية البيوت التجارية بتوفير سلع يتوفر الطلب عليها في الأسواق الخارجية كالرقيق, والعاج ، والصمغ ، وريش النعام، وغيرها، وكانت طريقة جمع هذه السلع من مصادرها تتم بطريقة اسنزافية أشبه بالنهب. ولم يوجد اطار عام يقوم بتنظيمها. وكان غياب دور الدولة هو العامل الحاسم في تراكم السلطة والثروة لدي أصحاب البيوت التجارية.

الهوامش

(1) Samuel Baker,The Albert N'Yanza: Great Basin of the Nile and the Exploration of the Nile Sources, (London: MacMillan & Co., 1866),p 12.

(2) Ibid, Pp.12-13.

(3) Paul Santi and Richard Hill, the Europeans in the Sudan ,(London, Oxford University Press,1978) p122.

(4) Bayard Taylor , Journey To Central Africa,(New York, G.P.Putnam & Co., 321 Broadway,1856) p. 388.

(5) Samuel Baker ,Op. cit.,p67.

(6) Ibid, pp 71 -73.

(7) Douin, G. Histoire de Reone du Khedive Ismail. (Cairo: 1933-1941)p.58.

(8) Samuel Baker ,Op. cit.,p .422.

(٩) دار الوثائق المصرية, محفظة الخرطوم, الأوراق الخاصة بقضية القنصل البريطاني جون باتريك, صورة الخطاب الوارد من الحكمدار إلي وكيل الحكمدارية, بتاريخ ٢ جمادي١٢٨٠ الموافق ١٨٦٣ ميلادي

(10) Samuel Baker ,Op. cit.,p .423.

(١١) دار الوثائق المصرية, محفظة الخرطوم , أوراق قضية جون باتريك, الوجه الثاني للمعارضة بحق رابطة تمويل تجار البحر الأبيض, بتاريخ ١٧ رجب ١٢٨٠ الموافق ١٨٦٣ ميلادي.

(١٢) المحفظة السابقة, أوراق فضية باتريك , جواب من الحكمدار إلي القنصل البريطاني جون باتريك في ١٢ رجب ١٢٨٠ , الموافق ١٨٦٣ ميلادي.

(13) Richard Gray, A History of the Southern Sudan. 1839-1889. (London: Oxford University Press, 1961)pp.17-18.

(14) Richard Gray, Op. cit,p. 18.

(15) Chaille-Long. Central Africa. An Expedition to the Lake Victoria Nyanza and the Makraka Niam-Niam W est of the Bahr el-Abiad (White Nile). (New York: Harper & Brothers, 1877)p.87.

(16) Richard Gray, Op. cit., p83.

(15) Schweinfurth, Georg. The H eart of Africa: Th ree Years' Traveland Adventuresin the Unexplored Regions o f Central Africa from 1868 to 1871, 2vols. (London: Sam pson Marston and Company, 1874),vol,pp. 43-16.

(16) Samuel Baker ,Op. cit., p 442.

(17) R. W. Beachey, "The East African Ivory Trade in the Nineteenth Century" , The Journal of African History, Vol. 8, No. 2 (1967) p. 274.

(١٨) أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري ١٨٢٠-١٨٨٥ ، سلسلة تاريخ المصريين ،عدد رقم ١٨٥، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠) ص١٩٩.

(19) Harry Johnston ,The Nile Quest:A Record of The Exploration of The Nile and Its Basin, (London, Alston Rivers, 1906) p. 29.

(20) John Petherick, Egypt, the Soudan and Central Africa, (Edinburgh and London: William Blackwood and Sons, 1861) p.339.

(21) Harry Johnston , , op cit, p, 51.

(22) Petherick, JohnOp. Cit., p368.

(23) Schweinfurth, Georg. , op cit, p 180-184.

(24) Richard Gray, OP. cit.,p.31-33..

(25)Paul Santi and Richard Hill , op cit, p.201.

(26) Schweinfurth, Georg. , op cit, p 433.

(27) Paul Santi and Richard Hill, , op cit, p 38.

(28) Franz Morlang, "South-Westwards from Gondokoro to Makaraka and Makaranyang or Niam Niam or Cannibals," in Toniolo and Hill (eds. & trans.) The Opening of the White Nile Basin,p.124,

(29) Ibid,p.115.

(30) Samuel Baker, OP.cit,p. 110.

(31) Petherick, Travels in Central Africa and the Exploration of the White Nile Tributaries, 2Vol, (London: Tinsley Brothers, 1869), Vol.I, p. 267.

(32) Richard Gray, OP. cit.,p. 59.

(33) Samuel Baker, OP.cit,p. 120.

(34) De Bono, Andrea. "Voyage au Fleuve Blanc en 1861." Nouvelles annales des voyages de la qeoaraphie. de I'histoire et de I'acheoloaie (n.d.)pp21-23.

(35) Samuel Baker, OP.cit,p. 141

(36) Ibid,pp. 122-124.

(37) john Petherick, Travels, OP.cit,p 125.

(38) John Speke, The Journal of the Discovery of the Source of the Nile, (London, 1864),pp. 468-69.

(39) John Petherick, Travels, OP.cit,pp 312.

(40) Ibid,312-313.

(41) Georg Schweinfurth,Op. cit., Vol. II,p 420.

(42) Jean Buxton, "'Clientship' Among the Mandari of the Southern Sudan," Sudan Notes and Records, Vol. XXXVIII, 1957,p. 101.

(43) Samuel Baker ,Op. cit., p. 13.

(44) Samuel Baker ,Op. cit., p p 13.

(45) Ibid,pp. 13-14..

(46) Ibid,p.14.

(47) Schweinfurth, Georg. , op cit Vol. I,p 429.

(48) Richard Gray, OP. cit.,p. 43.

(49) Schweinfurth, Georg. , op cit Vol. I,p 429.

(50) Richard Gray, OP. cit.,p. 53.

(51) Samul Baker, OP.cit,pp71-72.

(52) Samul Baker, OP.cit,p. 170.

(53) Richard Gray, OP. cit.,p. 46.

(54) Muhammad Fouad Shukry, Khedive Ismai! and Slavery in the Sudan (Cairo:Librairie de la renaissance d'Egypte, 1938)p. 119-120.

(55) Richard Gray, OP. cit.,p. 59.

(٥٦) بالرغم من أن الحركة المضادة للعبودية البريطانية ظهرت علي السطح قبل حتي أن تمتد الإدارة المصرية إلي السودان، إلا أن العبودية وتجارة الرقيق في كلتا مصر والسودان لم يثيروا اهتمام الحركة المضادة للعبودية في بريطانيا. علي العموم, هذا الموقف تغير في عام ١٨٣٧، عندما بعث وزير الخارجية البريطاني، اللورد بالميرستون Palmerston، الإلغائي الدكتور جون بورنج Bowring في لجنة تقصي حقائق إلى مصر وملحقاتها .علي أية حال, قابل بورنج محمد علي وأستمع لوجهة نظره. وعلي التو اتخذ محمد علي عدداً من الاجراءات منها أنه أرسل خطاباً إلي حكمدار السودان يطلب فيه أن يمنع منعاً باتاً استخدام الجند في مناطق الزنوج المجاورة لممتلكاته بالسودان. ومع عودته إلى إنجلترا، قدم بورنج تقرير مفصل إلى وزارة الخارجية البريطانية ومن جانبه, ضغط العضو في البرلمان البريطاني والناشط في حركة مكافحة العبودية توماس باكستون Buxton، في عام ١٨٣٨، علي الحكومة البريطانية للمساعدة على إلغاء العبودية وتجارة الرقيق في مصر والسودان. أنظر:-

- Abbas Ibrahim Muhammad, The British, The Slave Trade and Slavery in Sudan : 1820-1881, (Khartoum , Khartoum University Press , 1972) p.19 .

وفي تلك الفترة كانت الدولة المصرية بقيادة محمد علي تخوض مغامرة مصيرية ضد الدولة العثمانية, ويبدوا انها كانت في حاجة ماسه للمساندة الأوربية (التي خذلتها في النهاية), ودعم الصحافة الغربية, لذلك رأي محمد علي أن يستجيب لبعض الطلبات البريطانية بخصوص إلغاء تجارة الرقيق في السودان. ففي اثناء زيارته للسودان في ٤ ديسمبر ١٨٣٨, أعلن وهو في الخرطوم إلغاء تجارة الرقيق, وشدد علي المسئولين هناك بعدم دفع مرتبات

الجنود من الرقيق, وعدم أرسال الجنود لتعقب الرقيق" الغزوات",وللتأكيد علي حسن نوايه أمر بتحرير ٥٠٠ من الرقيق الذين تم أسرهم مؤخراً

أنظر : _حسن أحمد إبراهيم ، رحلة محمد على باشا الى السودان ١٥ أكتوبر ١٨٣٨-١٤ مارس ١٨٣٩ التقرير الرسمي (الخرطوم ،دار جامعة الخرطوم للنشر ،١٩٩١),ص ١٧ .

حازت هذه التطورات علي استحسان جمعية مكافحة العبودية في بريطانيا, التي أرسلت رئيسها مادن Madden في يونيو ١٨٤٠, والكولونيل هاديس Hodges إلي مصر ليعبروا عن شكر جمعية مكافحة الرق لمحمد علي وارتياحها لما أتخذه من أجراءات أثناء زيارته إلي السودان, وحثته علي =إلغاء أسواق الرقيق في أملاكه. على أية حال، بعد قليل- شعر ممثلي الجمعية البريطانية بخيبة أمل كبير, ذلك أن الرحالة إجناتيوس بالم Pallme الذي كان يقوم بأسفاره في السودان في تلك الفترة, حمل معه أخبار معاكسة تماما, حيث ذكر بالم بأنه أثناء السنة المنتهية في أغسطس ١٨٤٠ , قتلت الغزوات التي قامت بها الحكومة أكثر من ١٠,٠٠٠ عبد. وذكر أنه أثناء زيارة محمد علي إلى السودان، أمر حاكم كوردفان بتجهيزه بحوالي ٥,٠٠٠ عبد لحراسته وفي ١٨٤٨، أصبح محمد علي شيخوخاً وتقاعد عن الحكم. و كان وريثه عباس ، محافظ لدرجه كبيره، ومرتاب من القوى الغربية، وكان يخشي من أنهم أرادوا تقويض سيادة مصر, وكان معادي إلى الثقافة الغربية عموما . علي أية حال، حولت الأحداث الثورية في أوروبا عموما وفرنسا بشكل خاص من عام ١٨٤٨, معظم الإنتباه الأوروبي وتأثيره عن مصر. و يبدوا أن عباس كان مرتاب من الحكمداريين هناك، حيث خشي من يؤسسوا أنفسهم كحكام مستقلون. ولذلك، عين خمسة جنرالات كحكمداريين ضمن فترة قصيرة, فقط ست سنوات. أنظر

Abbas Muhammad, op. cit,p. 19.

علي العموم سمح هذا المناخ السياسي المضطرب بإزدهار ثروات وسلطة البيوت التجارية الذين كانوا يتوسعون في بناء مشارعهم وزرائبهم بعيداً عن أعين الإدارة وتدخلاتها في الاصقاع البعيدة في بحرالجبل والمناطق الداخلية وبحر الغزال.

(٥٧) دار الوثائق المصرية, محافظ الابحاث : محفظة ١٥, ملف١, دفتر ١٨٨ اوامر عربي, صورة المكاتبة العربية رقم ٨ , أمر كريم إلي حكمدار السودان, بتاريخ ١٦ محرم ١٢٧١ , الموافق اكتوبر ١٨٥٤ .

(٥٨) المحفظة السابقة, ملف ٢ , دفتر١٨٨٤ اوامر عربي , صورة المكاتبة العربية رقم ٢٣ , أمر كريم إلي حكمدار السودان, بتاريخ ٢٣ جمادي الآخر ١٢٧٢ الموافق قبراير ١٨٥٦ .

(59) Richard Gray, OP. cit.,pp. 74-75.

(60) Muhammad Fuad Shukry,Op. cit.,pp.177-120

(61) Ibid,pp.119-121.

(٦٢) استباقا لأي اعتراضات قد تصدر عن البيوت التجارية الأوربية بشكل خاص عن هذه الاجراءات, أستدعت الحكمدارية قناصل الدول الأوربية بديوان الحكمدارية لوضع شروط لعمل البيوت التجارية في بحر الجبل ,و تم الأتفاق أنه في حالة توجه آي تاجر بشخصه أو وكيله إلي بحر الجبل لابد أن يتم الكشف علي مراكبه وأخذ التصريح قبل التوجه الي النيل الابيض وإذا حصل منه تعدي ونهب أو سبي أحد من أهالي تلك المناطق في النيل الابيض لفاية فرد او فردين فيصير ضبطه ويعاد الرقيق لاهله ويتم مجزاته بعد أن يتم سفريته التجارية, أما أن زاد الاعتداء عن فردين فيتم القبض علي التاجر ووكيلة ويعاد سجينا الي الخرطوم, وفي حالة حدث تعدي من الوكلاء الدائمين في محطاتهم التجارية التابعين لأي تاجر يكون المسئولة عن هذا التعدي هو التاجر نفسه وليس الوكيل. انظر:

دار الوثائق المصرية, محفظة الخرطوم, أوراق قضية جان بترك القنصل البريطاني باتريك, الوجه الأول للمعارضة الجاصلة في حق رابطة تجار البحر الأبيض, بتاريخ ١٧ رجب ١٢٨٠ الموافق

(63) Richard Gray, OP. cit.,p. 76.

(64) Wilhelm Junker,. Travels in Africa Purina the Years 1875-1878. Trans. A. H. Keane. (London, 1890), p .154

(65) Roland Oliver, The Missionary Factor in East Africa (London: 1952),p. 29.

(66) Richard Gray, OP. cit.,p. 81.

(67) Muhammad Fuad Shukry,Op. cit.,pp. 127-128.

(68) Alice Moore-Harell op cit, p. 77.

(69)Samuel Baker, The Nile Tributaries of Abvssinia and the Sword of the Hamran Arabs. (London, 1868) p.188.

(70) samul Baker ,Op. cit. ,p. 223

(71) Richard Hill,.. A Bibliographical Dictionary of the Sudan. (London: Oxford University Press, 1970)p110.

(72) Baker, Albert N'Yanza, ,Op. cit., Vol. II,p. 483

(73)Muhammad Fuad Shukry,Op. cit.,pp. 140-141

(74)Samuel Baker,Ismailia. A Narrative of the Expedition to Central Africa for the Suppression of the Slave Trade.2Vol (London: MacMillan and Co., 1874)., Vol. II,p .149

(75) Richard Gray, OP. cit.,p. 84.

(76) Richard Hill, Egypt in the Sudan 1820-1881,(London, Oxford University, 1959). p. 49.

قائمة المصادر و المراجع

أولا - الوثائق غير المنشورة

دار الوثائق القومية بالقاهرة :

أ- محافظ الأبحاث :

- محافظ الابحاث : محفظة ١٥, ملف١, دفتر ١٨٨ اوامر عربي, صورة المكاتبة العربية رقم ٨ , أمر كريم إلي حكمدار السودان, بتاريخ ١٦ محرم ١٢٧١ , الموافق اكتوبر ١٨٥٤ .
- محافظ الابحاث : محفظة ١٥, ملف ٢ , دفتر١٨٨٤ اوامر عربي , صورة المكاتبة العربية رقم ٢٣ , أمر كريم إلي حكمدار السودان, بتاريخ ٢٣ جمادي الآخر ١٢٧٢ الموافق قبراير ١٨٥٦ .

ب- محفظة الخرطوم:

- أوراق خاصة بقضية قنصل الأنجليز بالخرطوم, الكود الأرشيفي ٠٠١٨٥٩-٥٠٢٦, عام١٢٨٧م.

ثانياً – المصادر الأجنبية

- Andrea De Bono,. «**Voyage au Fleuve Blanc en ١٨٦١." Nouvelles annales des voyages de la qeoaraphie. de l'histoire et de l'acheoloaie** (n.d.).
- Bayard Taylor , Journey To Central Africa,(New York, G.P.Putnam & Co., 321 Broadway,1856).
- Chaille-Long. Central Africa. An Expedition to the Lake Victoria Nyanza and the Makraka Niam-Niam W est of the Bahr el-Abiad (White Nile). (New York: Harper & Brothers, 1877).
- Harry Johnston ,The Nile Quest:A Record of The Exploration of The Nile and Its Basin, (London, Alston Rivers, 1906).
- G.Douin, Histoire de Reone du Khedive Ismail. (Cairo: 1933-1941).
- John Petherick, Egypt, the Soudan and Central Africa, (Edinburgh and London: William Blackwood and Sons, 1861).
- _____, Travels in Central Africa and the Exploration of the White Nile Tributaries, 2Vol, (London: Tinsley Brothers, 1869).

- John Speke, The Journal of the Discovery of the Source of the Nile, (London, 1864).
- Paul Santi and Richard Hill, the Europeans in the Sudan ,(London, Oxford University Press,1978).
- Roland Oliver, The Missionary Factor in East Africa (London: 1952).
- Samuel Baker,The Albert N'Yanza: Great Basin of the Nile and the Exploration of the Nile Sources, (London: MacMillan & Co., 1866).
- _____,Ismailia. A Narrative of the Expedition to Central Africa for the Suppression of the Slave Trade.2Vol (London: MacMillan and Co., 1874).
- _____,The Nile Tributaries of Abvssinia and the Sword of the Hamran Arabs. (London, 1868).
- Schweinfurth, Georg. The H eart of Africa: Th ree Years' Traveland Adventuresin the Unexplored Regions of Central Africa from 1868 to 1871, 2vols. (London: Sam pson Marston and Company, 1874).
- Wilhelm Junker,. Travels in Africa Purina the Years 1875-1878. Trans. A. H. Keane. (London, 1890).

ثالثاً- المراجع العربية

- أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري ١٨٢٠-١٨٨٥ ، سلسلة تاريخ المصريين ،عدد رقم ١٨٥،(القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠).
- حسن أحمد إبراهيم ، رحلة محمد على باشا الى السودان ١٥ أكتوبر ١٨٣٨-١٤ مارس ١٨٣٩ التقرير الرسمي (الخرطوم ،دار جامعة الخرطوم للنشر ،١٩٩١).

رابعاً – المراجع الأجنبية

- Abbas Ibrahim Muhammad , The British, The Slave Trade and Slavery in Sudan :1820-1881, (Khartoum , Khartoum University Press , 1972) .
- Richard Gray, A History of the Southern Sudan. 1839-1889. (London: Oxford University Press, 1961).
- Richard Hill,.. A Bibliographical Dictionary of the Sudan. (London: Oxford University Press, 1970).
- Richard Hill, Egypt in the Sudan 1820-1881,(London, Oxford University, 1959).
- Muhammad Fouad Shukry, Khedive Ismai! and Slavery in the Sudan (Cairo:Librairie de la renaissance d'Egypte, 1938).

خامساَ-الدوريات الأجنبية

- Franz Morlang, “South-Westwards from Gondokoro to Makaraka and Makaranyang or Niam Niam or Cannibals,” in Toniolo and Hill (eds. & trans.) The Opening of the White Nile Basin.
- Jean Buxton, “’Clientship’ Among the Mandari of the Southern Sudan,” Sudan Notes and Records, Vol. XXXVIII, 1957.
- R. W. Beachey, “The East African Ivory Trade in the Nineteenth Century” , The Journal of African History, Vol. 8, No. 2 (1967).